

هداية المسترشدين

[112] في المقام ليس هو الاعم من الفاسد بل الصحيحة خاصة وليس اللفظ مستعملا الا في ذلك وفرق بين الفساد الحاصل قبل النذر والحاصل به فلفظة الصلوة في المثال المفروض قد استعمل في الصحيحة الجامعة بجميع الاجزاء والشرايط الا انها لزمها الفساد بعد تعلق النذر وانعقاد ونظير ذلك انه لو نذر ترك المكروهات في يوم معلوم أو حلف على ترك المباحات فيه فانه يحنث قطعاً بالاتيان بشئ مكروه أو مباح قبل النذر والحلف مع ان الماتى به ليس من المكروه والمباح ولا تجوز في لفظ المكروه ولا المباح المتعلق للنذر والحلف المفروضين فكذا الحال في المقام ومن التـ في ذلك يتضح حقيقة الحال في العبادات المتعلقة للنهي حسبما مرت الاشارة إليه ومنها انه يلزم على القول بكونها اسامى للصحيحة ان يفتش عن احوال المصلى إذا نذر ان يعطيه شيئاً ليعلم صحة صلوته بحسب نفس الامر حتى يحكم ببراءة ذمته عن النذر والاخذ باصالة حمل فعل المسلم على الصحة غير متجه في المقام إذا قصى ما يقتضيه هو حمله على الصحيح عنده وهو ما يختلف باختلاف الآداء فقضية الاصل المذكور وعدم تعمد الاتيان بالفساد بل عدم ايقاعه لما يعتقد فساداً ولو على سبيل السهو واما اتيانه بما يحكم النادر بصحته فلا مثلاً إذا رأى رجلاً صالحاً يصلى صلوة جامعة لجميع الاركان والواجبات لكن لا يدرى انه هل صلى يغسل غير الجنابة من غير وضوء لفتواه أو فتوى مجتهده بالاكْتفاء به فليس له الاجتزاء بذلك في حكمه باداء الصلوة حقيقة إذا رأى النادر بطلان الصلوة الواقعة كك وهكذا الحال في سائر الاختلافات الواقعة في الاجزاء والشرايط واما بطلان اللازم فلانا لم نقف إلى الان على من التزم بهذه التفحصات والتدقيقات وقال بتوقف البراءة عليها وانما يكفتون باعطاء من ظاهره الاداء وليس ذلك الا لاجل كونها اسامى للاعم لصدق الصلوة ح على فعله قطعاً مع عدم علمه بفساده المانع من اعطائه فان ذلك هو غاية ما دل الدليل على خروجه عن متعلق النذر ولعله لاجل ذلك جرت الطريقة في الاعصار والامصار على عدم التفحص عن مذهب الامام في جزئيات مسائل الصلوة عند الائتمام به ويكتفون بثبوت عدالته نعم إذا علموا بمخالفته لما عندهم كما إذا ترك السورة لذهابه إلى عدم وجوبها أو تَوْضُأً بالماء القليل الملاقي للنجاسة لحكمه بطهارته لم يصح القدرة فلما لم يعلم بطلان صلوته يجوز الاقتداء به لانه ائتم بمن يحكم بصحة صلوته شرعاً والقدر الثابت من المنع هو ما علم بطلانها وان كان صحيحاً عند الامام فليس هذا الا من جهة الاكتفاء بمسمى الصلوة ما لم يعلم المأمور بطلانها على مذهبه الا انه الا يصح الاقتداء حتى يعلم بصحتها على مذهب نفسه كما هو مقتضى القول بوضعها للصحيحة وفيه المنع من الملازمة المذكورة إذ يجوز البناء في ذلك على

ط الحال قطعاً ولو على القول بوضعها للصحة كيف ولولا ذلك لوجب التفتيش بالنحو المذكور على القولين فيما لو نذر شيئاً لمن يصلى صلاة واجبة أو مندوبة ضرورة عدم اتصاف الفاسدة بشئ منهما مع أنا لم نقف على من تدقق في ذلك أيضاً ولا من يفصل بين هذه الصورة وما تقدمها وليس ذلك إلا من جهة الاكتفاء بظاهر فعل المسلم في الحكم بالصحة كما هو قضية الأصل المقرر والقول بأن أقصى ما يقتضيه الأصل المذكور هو الحمل على الصحة عنده مدفوع بأن الذي يظهر من ملاحظة الطريقة الجارية هو الحمل على الصحة الواقعية كيف ولو لا ذلك لم يقيم للمسلمين سوق لاختلافهم في أحكام الذبايح والجلود وغيرها وكثير من العامة لا يشترطون الإسلام في المذكى ويحللون ذبايح أهل الكتاب وجماعة منهم يقولون بطهر جلد الميتة بالدباغ فلو لم نقل بإصالة فعل المسلم على الصحة الواقعية لم يجر لنا أن نأخذ منهم شيئاً من اللحوم والجلود مع عدم علمنا بحقيقة الحال وهو خلاف الطريقة الجارية من لدن أعصار الأئمة بل جرى ذلك أيضاً بالنسبة إلى أهل الحق أيضاً لا شتباه العوام كثيراً في الأحكام فيزعمون صحة ما هو فاسد عند العلماء فإذا كان مفاد الأصل المذكور مجرد إفادة الصحة بزعم العامل صعب الأمر جداً ولم يمكن الحكم بصحة شئ من العقود والإيقاعات ولم يجر أخذ شئ من اللحوم والجلود ولو من أهل الحق إلا بعد التجسس عما يعتقده ذلك الشخص وهو مما يقتضى الضرورة بفساده ومع الغض عن ذلك إذ قد يذب عنه ببعض الوجوه فالاختلاف الحاصل بين علماء الفرقة وحكم بعضهم بفساد ما يزعم الآخر صحته كاف في ذلك غاية الأمر أنه يحكم بصحة العقود والإيقاعات الواقعة على كل من تلك المذاهب بالنسبة إلى من لا يذهب إليه ولا يجرى ذلك في سائر المقامات كمباحث الطهارات والنجاسات وكثير من الأحكام فالأشكال من جهته حاصل قطعاً ثم بعد تسليم ما ذكر فعد الاكتفاء بالصحة عند العامل محل منع نعم إذا لم يكن مكلفاً في حكم الشرع بالعمل به بأن لا يكون تكليفاً شرعياً ولو ثانوياً في حقه صح للحكم بفساده شرعاً كما في صلاة المخالفين وأن بذلوا جهدهم في تحصيل الحق وقلنا بإمكان عدم الوصول ح إلى الحق إذ غاية الأمر ح معذوريتهم في عدم الاتيان بما تعلق بهم من التكاليف الواقعية وذلك لا يقضى بتعلق التكليف الثانوي بالاتيان بما زعموه كما هو الحال بالنسبة إلى سائر الأديان وأما إذا كان ذلك مطلوباً منه في الشرع كما في الأحكام الثابتة باجتهاد أهل الحق بالنسبة إلى ذلك المجتهد ومن يقلده فيه فعدم اندراجة اذن في الصلاة مع مخالفته للواقع محل أشكال لصحة صلواته شرعاً بالنظر إلى تكليفه الثانوي المقطوع به من ملاحظة المقدمتين المشهورتين فلا يبعد شمول الصلاة الصحيحة لها كما سيجيء الإشارة إليه انشئ تع ومع الغض عن ذلك أيضاً فلو بنى على ما ذكر أشكال الحال في ذلك بناء على القول بوضع تلك الألفاظ للأعم أيضاً نظراً إلى أن المفهوم عرفاً بحسب المقام المفروض هي الصحة ولذا حكم بخروج معلوم الفساد ولو بالنظر إلى معتقد النادر إذا عرف منه المخالفة كما مروح فنقول أنه

إذا حكم بفساد الفعل مع عدم موافقته لمعتقده ولم يكن عالما من الخارج بكون ما يأتي به موافقا لما يعتقد ولإزالة صحة فعل المسلم قاضية بصحته كك لم يمكن حكمه اذن بصحة ما يأتي به ويكون دائرا عنده بين الوجهين وح كيف يمكن الحكم بخروجه عن الاشتغال اليقيني بالدفع إليه مع الشك في كونه متعلقا للنذر وكون الدفع إليه اداء للمنذور ومجرد صدق اسم الصلوة على ما أتى به لا يقضى بحكمه بالصحة ليكون من متعلق النذر والقول بان القدر المعلوم خروجه عن المسمى هو ما علم مخالفته لما يعتقد فيبقى غيره مندرجا تحت الاطلاق بين الفساد لوضوح ان الباعث على خروج ذلك انما هو فساد عنده من غير مدخلية لنفس العلم في ذلك وانما العلم به طريق إليه فإذا لم يكن هناك طريق إلى ثبوت الفساد ولا الصحة وجب الوقف لا الحكم بالصحة فظهر بذلك ما في قوله ان ذلك هو غاية ما دل الدليل على خروجه عن متعلق النذر وجعله لما ذكره مبنى حكمهم بجواز القدرة مع علمه بموافقة مذهب الامام

لمذهبه